

وعن موضوعه - قد يصرفنا عن تاريخ العمل تماماً ، وربما يعجزنا عن التأريخ الدقيق له ، وهو ما ردده إلبوت فيما طرحه حول ركيزتي الإبداع بين موروثات (أوتقالييد) وبين المواهب الفردية للشعراء ، أو القدرة على الابتكار والإضافة ، فبدأ شديد الانشغال بالبعد الثقافي ومتكاً الصياغة الجمالية من هذا المنظور الذي تكاد تسقط فيه - إلى حد بعيد - جماعية التجربة ، أو قل اجتماعية التجربة بمعناها الواسع ، حتى يصبح من حق الفنان الهروب من شخصه ومن واقعه ، وهو هروب نظري يفترضه الناقد ، وكأنه يحلل عملاً بلا أصول تاريخية أو جذور اجتماعية أو حتى مواقف نفسية ، أو كأن الصياغة ذاتها تتحول - بهذا الشكل - إلى نبت شيطاني بلا جذور ، إلا ما بقى لها من طبيعة الفكر والثقافة التي أدرجها إلبوت في باب الموروثات التي جارت على كثير من مقومات النص الأخرى .

وإزاء قصور هذه النظرة النقدية وأمام عجزها عن كلية الرؤية للنص ، يظل الناقد - أيضاً - في حاجة إلى ضرب من المصالحة النقدية التي يجب أن يجد في اصطناعها ، حتى تضمن له دقة الإلمام بكل هذه العناصر - أو جلها - بغية التحليل الدقيق لكل جزئيات النص الأدبي وكشف جوانبه ، والوقوف على أي من مستوياته ، وهو ما اتجهت إليه النظريات الواقعية - على ما بينها من خلافاً منهجية وفكرية موزعة بين شرقية وغربية متفائلة أو متشائمة - حين قصدت إلى تجاوز تلك الرؤى الجزئية ، في سبيل الإدراك الكامل لكل هذه المقومات ، ومن ثم لم تتورع أن تأخذ من كل نظرية سبقتها أفضل ما فيها ، في محاولة لأن تضيف إليها بعداً جديداً ، يتمثل في احترامها دور الناقد في تحليل النص ، وحتى هذا الدور يبدو مرهوناً بتلك القواعد الموضوعية التي يصدر على أساس منها ، وهي تمثل - بالضرورة - جانباً أساسياً من جوانب تكوينه الثقافي ، إلى جانب احترام الحاسة الخاصة ، أو تقدير الانطباع ، شريطة ألا يطغى إلى حد تسيد الموقف ، فتتأكد مَظَنَّة إصدار أحكام تأثيرية على طريقة ابن المعتز العباسي أو غيره ممن انصرفوا عن الالتزام بالمستوى الموضوعي في النقد ، إلى أن قُعدت الأصول ، وتحددت القواعد وبرزت الشروط ، والتزم بها من التزم من النقد في أطر منهجية النقد عند العرب .

ولاشك أن احترام دور الناقد - هنا - يظل وارداً من داخل عمله باعتباره مسئولاً أيضاً عن هذا العمل الذي يتبنى تحليله وتقويمه ، وكأنه يشارك بفعالية هائلة في ذبوعه من عدمه ،